المحاضرة السابعة: تطور الثورة الجزائرية في الفترة ما بين (1956 - 1958)

بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي بدأت قراراته ترسخ على أرض الواقع، وعلى الرغم من تلقي الثورة ضربتين قاسيتين في شهر أكتوبر 1956؛ تظهر الأولى في تمكن السلطات الفرنسية من الاستيلاء يوم 12 أكتوبر من الباخرة (آتوس)،[1] التي أبحرت من الإسكندرية ليلة الرابع من شهر أكتوبر محملة بأنواع كثيرة من الأسلحة والذخيرة ومتوجهة إلى السواحل الجزائرية أين احتجزت من طرف البحرية الاستعمارية في يوم 17 من نفس الشهر. أما الضربة الثانية؛ فكانت يوم 22 أكتوبر وتتمثل في اختطاف السلطات الفرنسية لطائرة الخطوط الملكية المغربية واجبارها على النزول بمطار الجزائر وعلى متنها أربعة من أعضاء القيادة التسعة التي تحملت مسؤولية تفجير الثورة هم: "أحمد بن بلة"، "حسين آيت أحمد"، "محمد خيضر"، "محمد بوضياف" ومعهم الصحفي "مصطفى الأشرف" ويتم نقلهم إلى باريس وسجنهم هناك.[2]

ومن جهة أخرى؛ فإن السلطات الاستعمارية تزعزع في العمق نتيجة التغيير الكمّي والنوعي الذي أدخل على طرائق القتال في مدينة الجزائر وضواحيها، وفي سائر كبريات مدن البلاد وقراها. وهو ما عبرت عنه القيادة المدنية الفرنسية من خلال عجزها على مواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني في الميدانين السياسي والعسكري، عندما أقدم "روبير لاكوست" في اليوم السابع من شهر جانفي 1957 على استدعى الجنرال "صالان" والجنرال "ماسي" واسند لهما مهمة إعادة الأمن والاستقرار في العاصمة. فواجهة قيادة جبهة التحرير الوطني دخول المضلين بقوة إلى المعركة وذلك بتنظيم عدد كبير من العمليات الفدائية وبأضراب شامل انطلق من نهاية الأسبوع الرابع من نفس الشهر.[3]

1 . إضراب الثامنة أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957):

في الثامن والعشرين من شهر جانفي إلى غاية الرابع فيفري من عام 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ من خوض امتحان عسير بالزج بالشعب الجزائري في مواجهة علانية وغير متكافئة ضد الاستعمار الفرنسي الاستيطاني من خلال الدخول في اضراب عام لمدة ثمانية أيام تشل فيه حركة النشاطات الاقتصادية والتجارية والإدارية، ... وغيرها كلية عبر أنحاء القطر الجزائري، وكان أن يكون هذا الاضراب في الأسبوع الأولى من شهر نوفمبر 1956 بهدف دعم مسعى الكتلة الإفريقية – الأسيوية في تبني عرض القضية الجزائرية في جمعية الأمم المتحدة التي كان من المقرر أن تعقد في شهر ديسمبر

---

[1] كانت الباخرة لصاحبها البريطاني "سان بريلفز" وقد اشتراها "أحمد بن بلة" باسم "إبراهيم النيال" السوداني الجنسية يوم 21 جويلية 1956.

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص: 251 – 267. وأيضا حول الموضوع ينظر: عبد الله مقلاتي وصالح لميش، **مصر والثورة التحريرية الجزائرية**، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص: 52 وكذلك: بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 115.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ج2، ص: 95.

1956 ولكن تأجيل انعقادها عدة مرات وأخيرًا إلى تاريخ 28 جانفي 1957، عندئذ قررت لجنة التنسيق والتنفيذ جعل هذا التاريخ موعد لشن الإضراب العام لمدة ثمانية أيام. ودعما للكتلة وتبطل زعم فرنسا وادعاءاتها بأن ((الجزائر فرنسية))، وبذلك تعلن جبهة التحرير الوطني للعالم من خلال هذا الإضراب بأن الجزائر ليست فرنسية، وإنما هي تريد استقلالها، وهذا بمشاركة الجماهير الشعبية من خلال عمل واحد ومواقف واحد. وكان من أهدافه أيضا بأن الشعب الجزائري في صف واحد ومنضو تحت لواء الجبهة التي هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وليس هناك ممثل آخر شرعي لهذا الشعب سوى جبهة التحرير الوطني.[1]

وفعلا، انطلق الإضراب في وقته المحدد، وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري في المدن والقرى والأرياف على السواء، حيث توقفت النشاطات المختلفة، واعتصم المواطنون في منازلهم استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني، حيث أصبحت المدن والقرى الجزائرية عبارة عن مدن ميتة، تقطعها دوريات جنود، العدو، المصاحبة للكلاب المفترسة، من أجل بث الرعب والإرهاب في أوساط المواطنين، وكانت في نفس الوقت تحلق في جواء الوطن أسراب الطائرات، بهدف ترويعها – هي الأخرى – المواطنين.

ولم تفلح الوسائل القمعية المختلفة في إجبار المواطنين على مغادرة منازلهم، والالتحاق بأماكن عملهم، فقد قابل المواطنون البطش والإرهاب بالصمت المخيف، بحيث أدى الأمر في بعض الجهات إلى امتناع المواطنين حتى عن الذهاب إلى المساجد.[2] في نفس السياق تروي صحيفة (لوبسر فاتور الفرنسية) مؤكدة نجاح الإضراب فتقول: ((لقد كان الإضراب عاما وشاملا بحيث بلغت نسبته 90% سواء في الإدارات العمومية الرسمية مثل مصلحة البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات، أو الأسواق العامة سواء المركزية أو التي تبيع بالتفصيل. والأوروبيون أنفسهم تملكهم الذعر من حوادث الأيام السابقة فأحجموا في أيام الإضراب عن الخروج إلى الشوارع فهجروها، وأصبحت أحياؤهم خالية، بعد أن كانت عامرة بالنشاط والحركة)).[3]

وفي هذا الإطار؛ لم يتخلف المهاجرون الجزائريون بفرنسا عن نداء جبهة جيش التحرير الوطني منذ اليوم الأولى من الإضراب حيث سجلوا نسبة مشاركة معتبرة، حيث تشير احصائيات اتحادية

---

[1] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص: 117. وأيضا: أحسن بومالي، ((إضراب 28 جانفي 1957 إجماع وطني عبر به الشعب الجزائري على الرفض والتحدي))، **الذاكرة** ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع: 4، 1996، ص: 35.

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 68.

[3] **المقاومة الجزائرية**، مصدر سابق، ع: 7، 16 رجب 1386هـ الموافق 16 فيفري 1957م، ص: 4.

الجبهة بفرنسا أن نسبة المشاركة قد بلغت في اليوم الأول من الاضراب 40% وفي اليوم الثاني 75%، وبلغت في اليوم الثالث 80%، وقد استمرت نفس النسبة لباقي أيام الإضراب.[1]

ولكن في المقابل؛ فإنه رغم النتائج الإيجابية التي حققها الإضراب على الصعيدين الداخلي والخارجي ، إلا أنه ترتبت عليه نتائج انعكست سلبا على صعيد الكفاح المسلح اختلفت خطورتها ما بين مدينة وأخرى، وإن تحملت العاصمة القسط الأكبر من حيث العواقب المأسوية، منها: تمكن الإدارة الاستعمارية من اكتشاف عدد لابأس به من العناصر المناضلة في صفوف جبهة التحرير الوطني، كانوا يعملون داخل أجهزة الإدارة الاستعمارية، وكان من بينهم الإطارات والمثقفون، وقد أدى اعتقالهم إلى فقدان عناصر مهمة في خلايا الجبهة. كما تم اعتقال آلاف المواطنين والعديد من القتلى والمفقودين، واكتشاف الكثير من مخابئ الجبهة والتحطيم الجزائي لنظامها في المدينة. كما تمكن من إلقاء القبض على القائد "محمد العربي بن مهيدي" عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وأحد مفجري ثورة أول نوفمبر يوم 23 فيفري 1957 بالجزائر العاصمة واستشهاده بعد أسبوع أو عشرة أيام من التعذيب الوحشي، الذي سلط عليه بإشراف من الكولونيل "بيجار" كما استشهد "عمار علي" المدعو "علي لابوانت" ورفاقه الطفل الصغير "ياسف عمار" و"حسيبة بن بوعلي" "وبوحميدة محمود يوم 8 سبتمبر 1957 بعد تفجير المنزل الذي كانوا مختبئين فيه بالقصبة بالجزائر العاصمة بإشراف الجنرال "ماسو".

ومن نتائج الإضراب أيضا خروج لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 27 فيفري 1957 إلى الخارج، حيث اتجه "كريم بلقاسم" و"بن يوسف بن خدة" نحو الشرق، واتجه "سعد دحلب" و"عبان رمضان" نحو الغرب.[2]

2. اجتماع المجلس الوطني للثورة في القاهرة من24 إلى 27 أوت 1957:

بعد أن اشتد الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ واستشهاد "محمد العربي بن مهيدي" انتشرت عبر الحدود في شهر مارس 1957 ووجدت في القاهرة صعوبة في ممارسة السلطة بصفة جماعية، وذلك بسبب وجود معارضة مسؤولين هم ممثلين لهذه الهيئة ولكنهم ليسوا أعضاء فيها، وهي المعارضة التي كانت قد بوركت من طرف "أحمد بن بلة" وزملائه المعتقلين بفرنسا منذ اختطاف الطائرة التي كانت تقلهم يوم 22 أكتوبر 1956.

كانوا كثيرين أولئك الذين احتجوا على إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ وكذا المبادئ والتوجهات التي تمخضت عن الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام، فاتخذ قرار عقد اجتماع جديد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة هذا الاجتماع ضم(08 أعضاء دائمين)

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص: 82.

[2] بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، مصدر سابق، ص: 126 وأيضا: أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص: 91 -92.

من مجموع (17 عضوا)، وهذا بسبب موجة التوقيفات التي مارستها السلطات الاستعمارية خصوصا ضد الزعماء الخمس، وكذلك وجود البعض الآخر بالجزائر، أي أن الاجتماع لم يصل إلى النصاب القانوني وهو مشاركة (12 عضوا) ممّا استدعى مشاركة الأعضاء الإضافيين المتواجدين بالقاهرة وخمس أعضاء أخرين تمّ إدماجهم بالمناسبة وهم: ("هواري بومدين"، "محمود الشريف"، "محمد العموري"، "عمار بوقلاز"، "عمار بن عودة").[1]

حضر الاجتماع 23 عضوا كان منهم 10 مصنفين بأنهم عسكريين وهم: ("عمار بن عودة"، "هواري بومدين"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "سليمان دهليس"، "عبد الله بن طوبال"، "كريم بلقاسم"، "محمد العموري"، "عمر أوعمران"، "محمود الشريف").

ومن المصنفين مدنيين هم: ("عبان رمضان"، "فرحات عباس"، "بن يوسف بن خدة"، "محمد بن يحي"، "سعد دحلب"، "أحمد فرانسيس"، "إبراهيم مزهودي"، "الطيب الثعالبي"، "أحمد توفيق المدني"، "أحمد يزيد"، "الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري").[2]

انعقد الاجتماع ما بين 24 إلى 27 أوت 1957 بالقاهرة، وشكل الاجتماع منعرجا خطيرا في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحول اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية، وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللباقة في كثير من الأحيان.

في النهاية خرج الاجتماع بالقرارات الآتية:

- فيما يتعلق بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، فإن المجلس ألغى قرار مؤتمر الصومام وأكد في لائحته النهائية أنّ الأولوية لا تكون إلا حيث كانت الفعالية وحيث مصلحة الثورة.[3]

- توسيع التمثيل في المجلس الوطني للثورة من 34 إلى 54 عضوا دائما، وهذا بمنح حق التمثيل لقادة الولايات ونوابهم الثلاث، وكذا مسؤولي فيدراليات جبهة التحرير الوطني بفرنسا والمغرب وتونس والقاعدة الشرقية.

---

[1] دحو ولد قابلية، ((تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية ومسألة السلطة أثناء حرب التحرير))، **الجيش**، مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي، تصدر عن مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، ع: 508، نوفمبر 1426هـ الموافق نوفمبر 2005، ص: 30

[2] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع دار هومة، الجزائر، ص: 133.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ج 2، ص ص: 99 -101.

- توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أعضاء وهم: ("كريم بلقاسم"، "عبد الله بن طوبال"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "محمود الشريف"، "عمر أوعمران"، "عبان رمضان"، "فرحات عباس"، "الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري"، بالإضافة إلى الزعماء الخمس المعتقلين بفرنسا كشرفيين)، وهذا بغرض مشاركتهم مباشرة في اتخاذ القرارات التي تهم مستقبل الثورة. [1]

أماّ هدف الثورة فأتى بالصيغة التالية: ((إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام)).[2]

3 - نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957 إلى سبتمبر 1958):

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ التي خرجت عن اجتماع المجلس الوطني للثورة ما بين 24 و27 أوت 1957 تبدو أنها متناسقة لأنها كانت لا تضم خمسة عسكريين وأربعة مدنيين، ثمّ أنها استطاعت بعث النشاط السياسي والدبلوماسي. لكن الهيمنة البارزة للعقداء ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تعجب المحرك الأول للجنة "عبان رمضان"، الذي لم يرضى بالدور الثانوي، وهو الصراع الذي جعله في مواجهة خصومه حتى انتهى به الحال إلى تلك النهاية المؤسفة في شهر ديسمبر 1957. ولم تعاود اللجنة نشاطها إلا بعد انفراج هذه الأزمة بعد عدة شهور.[3] كان ذلك في شهر أفريل 1958 أين عقدت اجتماعا في شكلها الجديد تمحور جدول أعماله في نقطتين هما:

أ . المضايقات التي كان يتلقها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المغاربية والتونسية التي كانت بها الحركة كثيرة.

ب . توزيع المهام على أعضاء اللجنة، وهي كالآتي:

1 . مديرية الحرب تحت إشراف "كريم بلقاسم".

2 . مديرية التسليح والتموين تحت إشراف "عمر أوعمران".

3 . مديرية الاتصال تحت إشراف "عيد الحفيظ بوصوف".

4 . مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف "الأمين دباغين".

5 . مديرية المالية تحت إشراف "محمود الشريف".

6 . مديرية الداخلية والتنظيم تحت إشراف "عبد الله بن طوبال".

7 . مديرية الشؤون الاجتماعية تحت اشراف "عبد الحميد مهري".

8 . مديرية الصحافة والإعلام تحت إشراف "فرحات عباس".[4]

---

[1] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص: 134. وأيضا: مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص: 69.

[3] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

[4] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص: 136

وفي نفس الشهر وبمبادرة من "كريم بلقاسم" بصفته مشرفا على مديرية الحرب أنشأ ما يسمى لجنة العمليات العسكرية (COM) بغرض توحيد قيادة جيش التحرير الوطني، وتنظيم وحداته الرابضة على الحدود، وكذلك تنسيق نشاطات الولايات بالداخل، وشكلت اللجنة من:

1 . لجنة الشرق: بقيادة العقيد "محمدي السعيد" قائد الولاية الثالثة (القبائل) ويساعده العقيد "محمد العموري قائد الولاية الأولى (الأوراس) و"عمار بوقلاز" قائد القاعدة الشرقية و"عمار بن عودة" ممثلا عن الولاية الثانية (الشمال القسنطيني).

2 . لجنة الغرب: بقيادة العقيد "هواري بومدين" قائد الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) ويساعده "سليمان هليس" (سي الصادق) قائد الولاية الرابعة.

وإذا كانت لجنة الشرق قد وجدت صعوبات مختلفة في عملها بسبب وجود خط موريس المكهرب على طول الحدود، والذي انتهت فرنسا من وضعه بالحدود في 15 سبتمبر 1957 مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج صعبا، بالإضافة لعدم التوافق بين أعضاء اللجنة، حيث تمسك كل قائد ولاية بنفوذه وسلطته على جنوده في الولاية، ورفضوا التخلي عن جزء من هذا النفوذ لصالح سلطة مركزية قوية للجيش، بينما كان يحصل العكس في غرب الجزائر حيث تمكن العقيد "هواري بومدين" قائد اللجنة الغربية والعقيد "عبد الحفيظ بوصوف" من خلق الانضباط وتحقيق التعاون بين جميع المسؤولين في غرب الجزائر.[1]

أما فيما يخص المديريات التي أنشأت فكانت البادرة والنواة الأولى لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد خمسة أشهر من ذلك.

على العموم فإنه بداية من سنة 1958 شهدت أحداثا كثيرة أوجبت على لجنة التنسيق اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشهد الوطني والجهوي والدولي لأنه على علاقة وطيدة بمصر الثور. فعلى الصعيد الوطني فإن نقص الأسلحة بفعل الحواجز الحدودية أصبح يؤثر على معنويات المقاتلين بالداخل. وعلى هذا الأساس بذلت القيادة العسكرية مجهودات جبارة من أجل إعادة بعث العمليات على المستوى الحواجز خصوصا الشرقية أين يتم الحصول على أسلحة بكميات معتبرة ومن مختلف كل الأنواع من الدول الصديقة. وقد خلفت هذه الهجمات المتكرّرة صدى وحشي لدى القوات الاستعمارية الفرنسية التي كان رد فعلها بقنبلة الولاية الحدودية التونسية الجزائرية ساقية سيدي يوسف في يوم 8 فيفري 1958 مما خلف عشرات القتلى والجرحى.[2]

أما على الصعيد الخارجي فقد شاركت جبهة التحرير الوطني في المؤتمر الأولى لتضامن الشعوب الأفرو – آسيوية، الذي انعقد في القاهرة من 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي 1958 ومثّل "الأمين

---

[1] الطاهر زبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص: 199.

[2] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

دباغين" الجبهة، التي قبلت فيه بوصفها عضوا كاملا ، وهو يدل على اعتراف المشاركين فيه بأن الجزائر المستعمرة تشكل كيان متميزا عن شعب فرنسا ودولتها وصادق المؤتمر بالإجماع على لائحة تدين الحرب الاستعمارية الجارية والفظائع التي ترتكبها القوى الإمبريالية الفرنسية في الجزائر ضد الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله. كما كان للجبهة حضور في مؤتمر رؤساء الحكومات للدول الإفريقية للمستقلة بـ (أكرا) عاصمة (غانا) في شهر أفريل 1858 ولكن حضور ممثلي وفد الجبهة لم يكن له صفة الحضور الرسمي، لكنهم شاركوا في مناقشات المؤتمر الذي أقر لائحة مؤيدة لنضال الشعب الجزائري.[1]

وعلى المستوى المغاربي؛ شاركت جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طنجة يوم 25 أفريل 1958، الذي ضمّ إلى جانب الجبهة عن الجزائر كل من: حزب الاستقلال المغربي عن المغرب الأقصى والحزب الدستوري الجديد عن تونس، وهو المؤتمر الذي أرسى قواعد متينة للتنسيق بين الدول المغاربية الثلاث في ميدان الكفاح السياسي الواحد من جهة؛ ودعم قرار جبهة التحرير الوطني في تشكيل حكومة جزائرية من جهة ثانية.[2]

4 – نقل الحرب إلى فرنسا (عمليات 24 و25 أوت 1958):

بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ قامت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا يومي 24 و25 أوت 1958 ، وفي منتصف الليل استهدفت عدة أهداف اقتصادية وعسكرية على التراب الفرنسي، حيث استهدفت هذه العمليات معامل تكرار البترول، ومستودعات الوقود ومراكز اقتصادية، ومصانع الأسلحة والمنشآت العسكرية. وقد شملت هذه الهجومات منطقة مرسليا (موريبان، كاب، بيناد ولي أغلاد ومارتيغ)، وناريون، كاركاسون، وتولوز وكذلك فرونتنيان وغرونويل ونوتردام دي غراناشون (لوهافر).

وأضرمت النيران في الغابات في منطقة استيرال (كوت دازور) وقرب مارتيغ. وعلى غرار الغابات الجزائرية التي دامرت بالنابالم عن آخرها من طرف الجيش الفرنسي تمّ احراق غابات فرنسا.

وفي الناحية البارسية تمّ تخريب منشآت عسكري (بجونفليه)، وهوجم مصنع (بفيتري)، وفي فانسان كان مصنع الخرتوش هدفا للهجوم كما أحرق مرأب تابع للشرطة بباريس. وفي (موريان) في الضاحية المجاورة لمارسليا أحرقت خزانات الوقود الأربعة عشرة ووصبت ألسنة اللهيب إلى المرافق الإدارية المجاورة، الأمر الذي أجبر قوات الشرطة على اخلاء أحياء كاملة من سكانها.[3]

---

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، ، الجزائر، 2010، ص: 67.

[2] دحو ولد قابلية، المصدر السابق، ص: 31.

[3] **أول نوفمبر**، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ع ع: 156/155، 1997، ص14.

وفي الأيام التي تلت يوم 25 أوت نفذت الاتحادية عمليات أخرى أسفرت عن خسائر فادحة في الطاقات الاقتصادية الفرنسية (مهاجمة مستودع البنزين وعناصر تابعة للجيش والشرطة ومحافظات الشرطة ...).

ووجه هجوم 25 أوت والأيام التي أعقبته على وجه الخصوص ضربة قزية للقدرات الطاقوية الفرنسية وأظهر بأن التراب الوطني ليس بمنأى عن الحرب التي يخوضها ضد الجزائر. وكان لهذه العملية تأثيرها على الرأي العام الفرنسي والدولي. وكانت النتائج خطيرة جعلت الحكومة الفرنسية إلى الإعلان عن تعبئة قوات الشرطة (دعوة الشرطة التي كانت في إجازة، وإلغاء العطل ... الخ)، ووصل بها الأمر إلى الاستعانة بالجيش الذي أسندت لوحداته مباشرة مهام مراقبة أهداف مدنية ، وهوما يشكل حدثا جديدا منذ 1947.

وبذلك وضعت كل النقاط الحساسة تحت حراسة الجيش مباشرة، كمفترقات السكة الحديدية والجسور الرئيسية، ومصانع الحديد ومعامل تكرار البترول والموانئ والسدود ومحطات النقل. وقُدر عدد الأشخاص الذين أسندت لهم مهمة المراقبة بـ: 50 ألف شخص تمّ تحويلهم للضرورة من وحدات الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر، وهو ما خفف العبء عن كاهل جيش التحرير.

وضاعفت الشرطة كعادتها من المراقبة والمداهمات والاعتقالات بل وأعلنت كذلك عن حظر التجول خاص بمواطني شمال إفريقيا بدأ مفعوله يوم 25 أوت 1958، وهكذا كانت الحرب خلال شهر سبتمبر 1955 بكل واقعها تجسدت في كل ربوع فرنسا في الشوارع الباريسية والريف الفرنسي والموانئ والمطارات والمحطات. وانتشرت عدة حواجز للشرطة ورجال الدرك عبر كافة الطرق وشددت الحراسة على كامل البنايات العمومية في حين كانت محافظات الشرطة التي شكلت هدفا دائما للمناضلين تشبه خنادق حقيقية بأبراج المراقبة المبنية بالإسمنت المسلح التي تشبه حصرنا حقيقية.

وكانت حصيلة الخسائر التي أعدتها السلطات الفرنسية رغم جفافها كانت معبرة بما فيه الكفاية، ففي الفترة ما بين 24 أوت 27 سبتمبر 1958 سجلت 56 عملية تخريب، و242 هجوما ضد 181 هدفا، وقد خلفت العمليات لدى الطرفين 118 جريحا و82 قتيلا.[1]

5 - تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958:

كان مؤتمر الصومام 1956 قد منح لجنة التنسيق سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، كما جدد اجتماع المجلس الوطني الذي عقد في شهر أوت 1957تفويضه للجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسبا.[2] كما لاقت

---

[1] **أول نوفمبر**، المصدر السابق، ص: 14.

[2] رمضان بورغدة، **الثورة والجنرال ديغول (1958 – 1962) سنوات الحسم والخلاص**، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص: 351

هذه الفكرة دعما من الدول المغاربية الثلاثة والمطالبة في الإسراع في تنفيذها في مؤتمر طنجة المنعقد في يوم 25 أفريل 1958 - كما أشرنا سابقا -.

من هذا المنطلق؛ اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 وهو الاجتماع الذي حضره كل من: "فرحات عباس"، "عبد الحفيظ بوصوف"، "محمود الشريف"، "كريم بلقاسم"، "محم الأمين دباغين"، "عبد الحميد مهري"، "عمر أوعمران"، ودار النقاش حول نقطة وحيدة وهي تشكيل حكومة مؤقتة، ، وبعد أن ناقش تقرير اللجنة التي كلفت بدراسة قضية تشكيل هذه الحكومة، وبعد معالجة الوضعية السياسية والعسكرية على ضوء المعلومات التي قدمها مسؤولو والثورة في الداخل، وبعد تحليل تطور السياسة الفرنسية والوضع الدولي، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بإجماع أعضائها ما يلي:

- تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن.
- تركيبة الحكومة (أسماء الوزرات).
- القيام فورا بسبر لآراء الحكومات الصديقة حول إمكانية الاعتراف بهذه الحكومة.

وبموجب تفويض من المجلس الوطني للثورة (قرار 28 أوت 1957) قررت لجنة التنسيق والتنفيذ باسم الشعب الجزائري، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحددت تشكيلتها على أن تباشر عملها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958، على الساعة الثالثة عشر زوالا بالتوقيت الجزائري[1]

وفي يوم 19 سبتمبر 1958أعلن "فرحات عباس" من القاهرة عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بالعبارات التالية: ((باسم الشعب الجزائري))

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ اعتمادا على صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المفوض لها (لائحة 28 أوت 1957) انشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وحددت تشكيلها كالتالي:

- رئيس المجلس "فرحات عباس"
- نائب الرئيس وزير القوات المسلحة "بلقاسم كريم".
- نائب رئيس الحكومة "أحمد بن بلة.
- وزير الدولة "حسين آيت أحمد".
- وزير الدولة "رابح بطاط"
- وزير الدولة "محمد بوضياف".
- وزير الدولة "محمد خيضر".
- وزير الشؤون الخارجية "محمد الأمين دباغين".
- وزير التسليح والتموين "محمود الشريف.

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص ص: 352 – 353.

- وزير الداخلية "لخضر بن طبال".
- وزير الاتصالات العامة والمواصلات "عبد الحفيظ بوصوف".
- وزير شؤون الشمال الإفريقي "عبد الحميد مهري"
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية "أحمد فرنسيس".
- وزير الإعلام "أمحمد يزيد".
- وزير الشؤون الاجتماعية "بن يسف بن خدة".
- وزير الشؤون الثقافية "أحمد توفيق المدني".
- كاتب الدولة في الداخل "الامين خان" (الولاية 2).
- كاتب الدولة في الداخل "عمر أوصديق" (الولاية 4).
- كاتب الدولة في الداخل "مصطفى أصطنبولي" (الولاية 5).

وكان نواب الدولة الثلاثة "الامين خان"و "عمر أوصديق" و"مصطفى أصطنبولي" كانوا في ذلك الوقت في جبال الجزائر في خضم المعركة، فكان اتخاذ تمثيلهم ضمن التشكيلة الحكومة طابعا رمزيا ، كما يوجد في القائمة قادة جبهة التحرير الخمسة الموجودين آنذاك رهن الاعتقال في سجون فرنسا.[1]

وبمجرد الإعلان عن تأسيها تلقّت اعتراف خمس دول عربية في نفس اليوم، هذه الدول هي: الجمهورية المتحدة (مصر وسوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية. أما الكتلة الشيوعية فاعترفت بها الصين الشعبية يوم 22 سبتمبر 1958، ثم كوريا الشمالية يةم 5 سبتمبر، والفيتنام الشمالية يوم 26 سبتمبر 1958، ودول العالم الثالث اعترفت بها إندونيسيا يوم 27 سبتمبر 1958، ثم تلتها اعترافات بعض الدول الافريقية وهي 28 سبتمبر، ثم غانا يوم 10 جويلية 1959.[2]

6 - لقاء العقداء (من 6 إلى 12 ديسمبر 1958

بين اليوم السّادس واليوم الثّاني عشر من شهر ديسمبر سنة 1958 عقد اجتماع لعقداء الولايات على تراب الولاية الثّانية (الشّمال القسنطيني)، ضمّ العقيد "عميروش" من الولاية الثّالثة والعقيد "سي أمحمّد بوقرة"، والعقيد "سي الحوّاس" من الولاية السّادسة، بينما تغيب قائدي الولاية الثّانية والخامسة.[3]

---

[1] بن يوسف بن خدة، ((الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية))، **أول نوفمبر**، مصدر سابق، ع ع: 96-97 صفر / ربيع الأول 1409هـ – سبتمبر /أكتوبر 1988، ص: 10. وأيضا: فرحات عباس، **تشريح حرب**، ترجمة: أحمد منور"، طبع المسك، الجزائر، 2010، ص: 3320.

[2] عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، سبتمبر 1958 – جانفي 1960، دار الحكمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص ص:59 -60 -61.

[3] محمد صايكي، **مذكرات النقيب، شهادة ثائر من قلب المعركة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص:62.

وإذا كان مبرّر غياب الأول، الذي أقيم على تراب ولايته الاجتماع وبالضّبط في (برج الغول)، ونعني به العقيد "علي كافي" قد أرجعهُ هو في مذكراته إلى عدم قناعته بالحضور في نظره لما ارتكبه صاحب الدّعوة لهذا اللقاء "العقيد "عميروش" من أخطاء لا تتوافق وقرارات مؤتمر الصّومام، ولن يزكيه على تسرعه في إصدار أحكام الإعدام على بعض إطاراته وجنوده، اثر تعرض الولاية الثّالثة لمؤامرة في شهر جويلية 1958 ذهب ضحيتها قائمة تضمّ 1800 من خيرة أبطال هذه الولاية وحتىّ لا يساهم كما يقول "كافي" في تبرير ما حدث في الولايات الأولى والثّالثة والرّابعة.[1] أمّا قائد الولاية الخامسة "لطفي" [2] فإنّهُ تعذر عليه الحضور كونه كان مقيمًا خارج التّراب الوطني، بـ (وجدة) المغربية، ولبعد المسافة لم يتمكن من الحضور.[3] لكن كما يبدو من خلال حديث الرائد "لخضر بورقعةّ" كان حضور الولايات: الأولى والثّالثة والرّابعة والسّادسة، يعود إلى تجانس الأفكار بين قادتها من جهة، وإلى تلك النّوايا الصادقة، وإلى العلاقات التي تربط هذه الولايات المجاورة مع بعضها من جهة ثانية، فالدّعوة إلى عقد هذا اللّقاء كانت جماعية وباتفاق ولم تكن من وحيّ ولا بإيعاز أحد.[4]

عقد اللّقاء في ظروف وتطورات خاصة بدأت تعرفها الثّورة منذ مجيء الجنرال "ديغول" إلى الحكم الذي سعى بكل ما في وسعه لتنفيذ وإنجاح مشاريعه القائمة على الدّعامات الثّلاث (السّياسية والعسكرية والاقتصادية)، والتي خلقت وضعًا جديدا في مسار الثّورة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تلك الخلافات والانقسامات الحادة التي أصبحت تعيشها الثّورة من داخلها في وقت كانت فيه قيّادة الثّورة في الخارج ترفض عقد ملتقى للتّنسيق، وعقد أي لقاء يعد تآمرا على الثورة، وذلك في ظلّ النّقاش الدّائر حول نقطة خضوع قيّادة الدّاخل على الخارج.[5]

كما جاء انعقاد اللّقاء بعد قرابة حوالي ثلاثة أشهر من تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة برئاسة "فرحات عباس" في 19 سبتمبر 1958، و"كريم بلقاسم" نائبا ووزيرًا للقوّات المسلحة، الذي قام بإنشاء هيكل جديد في جيش التّحرير الوطني في الفاتح أكتوبر 1958 أطلق عليه (قيّادة الأركان) والذي كان يضم فرعين: فرع قيّادة أركان الجهة الشّرقية والتي ولي قيادتها العقيد "محمّد السّعيد"، وفرع قيّادة أركان الجهة الغربية وعين على رأسها العقيد "هواري بومدين". وهي الهيئة التي تأسست على

---

[1] علي كافي، **مذكرات الرئيس، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص: 143.

[2] اسمه الحقيقي "بن علي بودغن" من مواليد 1934/5/5 بتلمسان، التحق بصفوف الثورة في أكتوبر 1955 بالمنطقة الخامسة، رقي إلى رتبة نقيب قائدا على المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، ثم إلى رتبة رائد على منطقة أفلو تحت اسم "لطفي"، في ماي 1958 عين قائدا للولاية الخامسة برتبة عقيد، استشهد في 1960/3/27 بجبل بشار.

[3] **محمد صايكي**، المصدر السابق، ص:62.

[4] لخضر بورقعة، **مذكرات شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر،1990، ص ص: 12- 15.

[5] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص:9.

أنقاض لجنة العمليات العسكرية (*C.O.M*) التي تكوّنت في 4 أفريل 1958، وما ترتب عن ذلك بعدها من خلافات كانت أبرز نتائجها ما عرف بانقلاب العقداء أو قضية (مؤامرة محمّد العموري).[1]

انعقد الاجتماع في الأيام المذكورة أنفًا، وتطرق خلاله المشاركون إلى كلّ القضايا والمشاكل الدّاخلية وإلى الوضعية العسكرية والسّياسية والاتصالات بالإضافة إلى الاقتراحات المتعلقة بالدّاخل والخارج، وكذلك الأسئلة والأخبار المتنوعة وغيرها.[2] وفي جوّ أخوي نغّصهُ عدم حضور قائد الولاية الثّانية كما يخبر قادة الولايات المجتمعون في رسالتهم إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تحمل رقم (41) من 01 جانفي والتي استقبلت في 4 جانفي 1959، التي نشرها "علي كافي" في مذكراته، إذ جاء فيها ما يلي:

((الولايات 1،3،4،6 اجتماع من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية 2 سجلت الملاحظات التالية:

- نؤكّد لحكومتنا على ثقتنا في مسيرتها نحو طريق الحرية والعدالة.
- نعلمكم أنّ اللّقاء كان أخوّيا وحارا على كل الأصعدة، ومكننا من ربط أواصر وعلاقات مهمة وواضحة على مستوي الولايات الأربعة.
- المحضر مع (*C.A*) واقتراحات النظام الخارجي مع اقتراحات النظام الداخلي، سيرسلون لاحقا.
- نسجل ونأسف على عدم حضور عقيد الولاية رقم 2 والذي لا يوجد على بعد ثلاث ساعات مشي، من مقر الاجتماع ونعتبر عمله هذا مأخذا عليه مع رفع كّل عبارات التّحرر وتحيا الأخوة، وتحيا الجمهورية الجزائرية ويعيش المغرب الموحد)).[3]

ومن أهم القرارات التي خرج بها اللّقاء ما يلي:

- تطهير الأوراس: وبهذا الشّأن ترسل الولاية الثّالثة فيلقين والولاية الرّابعة كتيبتين وليس لهذه الوحدات أن تلتحق بقواعدها إلا بعد الانتهاء من مهمتها. وهذا الاقتراح مقدم إلى الحكومة للمصادقة عليه. وإذا مرّ أجل عشرين يومًا دون جواب منها يطبق نظرًا للوضعية الحسّاسة التي يعيشها الأوراس.
- بعد التّحقيق، ينفذ حكم الإعدام سرًا في الأسرى القومية الذين يحاولون التّسرب داخل صفوفنا أو الذين تثبت جريمتهم وصدر بشأنهم الحكم بالإعدام.
- إرسال وحدات إلى الولاية الأولى على الحدود، للعمل على تخريب خطّ "موريس" ولكي تكون هذه الأعمال منسقة وفعالة، تطلب من الحكومة مساعدة من الخارج.

---

[1] ينظر: الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص ص ص:199 ـ وحول (مؤامرة العموري) ينظر أيضا: محمد حربي، مؤامرة العمور، **نقد**، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، الجزائر، ع : 14 / 15 خريف . شتاء 2001.، ص:9.

[2] *CLaude Paillat , **Dossier Secret de l'Algérie 13 mai 58/28 avril 61**, Le Livre oraincontemp Paris, 1961. p: 209.*

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص: 377.

- لكي تمكن مقاومة عناصر (الحركة الوطنية الجزائرية *M.N.A*) في الولاية السّادسة، فإنّ الولاية الرّابعة ترسل كتيبة للمساعدة على القضاء على هذه العناصر في الولاية السّادسة، والوحدات المرسلة إلى الولاية الأولى تكون مهمتها تطهير تلك الولاية.[1]

- الموافقة على ضرورة إضافة ممثلين عسكريين من الحدود الشّرقية والغربية للوطن إلى قيّادة الدّاخل للوصول إلى صيغة تمثيلية عامة لكافة قوّاتنا المقاتلة.

- توحيد القيّادة العامة وجعلها جماعية طبقًا لتوصيات مؤتمر الصّومام.

- وضع خطّة مواجّهة استراتيجية لمشاريع العدو وبالتّحديد مخطط الجنرال "شال" الذي استفحل وأصبح يهدّد مصير الثّورة بمحاولة عزلها عن قواعدها الخلفية عن مناطقها الحدودية.[2]

- العمل على جلب الأسلحة بأية وسيلة، كوّن الموقف يتطلب ذلك، وعليه يتوقف استمرار الثّورة.

- ضرورة التحاق وزيري الدّفاع والأخبار المتواجدين في تونس بساحة المعركة.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السّلاح إذا عجزت القيادة في الخارج عن توفيره.

وغيرها من القرارات المتعدّدة الجوانب التي تهدف إلى استمرار الثّورة ووقوفًا ضدّ المشاريع الرّامية القضاء عليها، والتي زادت حدّة مع مجيء الجنرال "ديغول" إلى الحكم.

وبعد نهاية هذا الاجتماع اتفق قادة الولايات الأربعة المشاركة على تشكيل وفد يضمّ القائدين "الحوّاس" و"عميروش" يتوجه إلى الخارج ليتصل بقيادة الثّورة ويبلغها الاقتراحات التي تمّ الاتفاق عليها.[3]

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص: 140.

[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص:12.

[3] المنظمة الوطنية للمجاهدين، **تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة 1954 . الولاية السادسة**، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5 . 6 فيفري 1983.